

في كتاب المدبران من معلق غرق عبده على صفة
مطلقة ثم مات بطل العقول ان الانساب مقصور على حال حياة
حمل الطلاق عليه انهم وليس في مستلزمات من ذلك من بطون التذرع
هوت اظن ورتله لانه يحتم وان غيباه هذه بقا الرهن نكاح يقدح فيه
لا التذرع فيل الحياه نعم يتكلم على مسلمات كلام القضاة نقله عنه
في القلايد وهو ما اذا نذر لانه يسكن جازمه فيما فيها انه
لا تكوف لوريتها وتبعه العلامة بولكر موسى بن الزبير رحمه الله تعالى قال في
القلايد وهو محمول على ما اذا اراد سكنها بنفسها فان اراد به حتى
منفعة السكنى استقلت وحيث يتكفي المسلس فالاصل براه اذمه
اسم كلام القلايد وسكت على ذلك وانت اذا ما ملت كلام الروضيه
وختتمتها فلا يراد ولا اشتغال على مسلمات لان كلام القضاة اجمع
العلماء ان المراد مع كلام الروضيه لا يقاومه والعمل والفتوي
على ما انا له اكنو وي رضى اذ عن هذا لفظ الروضيه وشرحه بعد كلام
شبه في الوصيه ولفظه فروع خلاف قوله اوصيت كذا بسكنها
او خدمته لو يمنا فعه وليس بابا حرم بل تكفي اسم لفظا ما نظر مع له
باب جليل في انه لم يسل موت الوصيه له وانه يموت عنه كما نقر

صدر الكلام

صدر الكلام ولا والله لا فرق بين الوصيه والتذرع فقوله اوصيت كذا
بسكنها كقولها نذرت كذا بسكنها ما من غير فارق كما نقر عن الشيخ
عبد الرحمن بن زياد رحمه الله تعالى فالوصيه والتذرع حكمهما واحد والله سبحانه اعلم
كذلك على سبيل المداخلة ونحو معتز فوف بالعجز والقصور فلسنا من الخالصين
في هذه المسائل وصلى الله لساع الحق امين ثم بعد ذلك رايت في كتابي
العلماء عبدالله وغيرهم في العده في باب النذر فيما لو هات انا دار والتذرع
له شئ معين ما دام المدين كلامه يتحقق فكنه فها من اوله الى اخره وروى
ثم تاريت بعده حواص العلامه باقضاة ولفظه سواها وخرابا
في رجل اسنا جازما هذه سمى ثم انه نذر لشخصي عشر سنة وناس
شكك ما دامت الارض تحت ربه فها ت اظن ورتله فها يقول ويرثه مقامه
ويستحق التذرع لا افوتها ما حوزين واوصيونا الفتي فان فيها خلافا
لحامه من انه المدهم عندك حطيم الله من الواج من هذا الخلاف
حواص المده خيرا احاط من المدهم لا يلد المداخ لورته اظن
له شئ من ذلك ما بعد الموت من الستين كما لو نذر كل يوم بدرهم
فها ت اظن ورتله فانه لا يلد المداخ تشبها للورثه ما بعد الموت
من الهابير وفي كلام الاجم ما يدل ذلك والى الله هذه والله اعلم نقل

والله اعلم